النَّسخُ في القرآنِ الكريم
قراءة في أقسامِه الثّلاثة

الشيخ جعفر السّبحاني*

النّسخُ في اللّغة: إبطالُ شيء وإقامةُ آخر مقامه، وفي التنزيل ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ..﴾ البقرة:١٠٦، والآية الثانية ناسخة والأُولى منسوخة.

وفي الاصطلاح: «رفعُ الحكم الشرعي بدليلٍ شرعيٍّ متأخّر، فالحكم المرفوع يُسمّى المَنسوخ، والدّليل الرّافع يُسمّى النّاسخ، ويُسمّى الرّفعُ النّسخ».

لقد قسّم المختصّون بعلوم القرآن النَّسخَ إلى أقسامٍ ثلاثة:

١) نسخُ الحُكم دون التّلاوة. ٢) نسخُ التّلاوة دون الحُكم. ٣) نسخُ الحُكم والتّلاوة.

وإليك دراسة جميع الأقسام:

نسخُ الحُكم دون التّلاوة

إنّ القدَر المتيقّن من النّسخ هو هذا القسم، وقد أصفقَ على جوازه علماءُ الإسلام، والمُراد منه: بقاءُ الآيةِ ثابتةً في الكتاب مقروءةً عبْر العصور، سوى أنّ مضمونَها قد نُسِخ، فلا يجوز العملُ به بعد مَجيء النّاسخ.

وقد اهتمّ المفسّرون بهذا النوع من النّسخ، وألّفوا حوله كُتباً كثيرة يقف عليها من سَبر المعاجم. وألّف غيرُ واحدٍ من أصحابنا في هذا المضمار بما يبلغ عشرين كتاباً [راجع: السبحاني، مفاهيم القرآن: ج ١٠، ص ٣٦٥ - ٣٦٨]

وأمّا عدد الآيات التي ورد عليها النّسخ؛ فهناك قولان بين الإفراط والتفريط. فقد أنهاها أبو جعفر النّحاس (ت: ٣٣٨ هجريّة) إلى ١٨٠ آية في كتابه (النّاسخ والمنسوخ). في المقابل، قام بعضهم بإنكارِ أصلِ النّسخ في القرآن الكريم، فبَحث عن ٣٦ آية، وخرج بحصيلةٍ هي إنكار النّسخ فيه.

والحقُّ هو القول الوسط، وهو وجودُ النّسخ في القرآن الكريم بمقدارٍ ضئيلٍ للغاية، منها آية النَّجوى [المجادلة:١٢]، وآية التَّرَبُّص إلى الحَول [البقرة:٢٤٠].

والنوع المعروفُ من هذا القسم هو نسخُ آيةٍ بآيةٍ أُخرى، وأمّا نسخُ آيةٍ بخبرٍ متواتر، أو مُستفيض، أو خبرِ الواحد، فقد اختلفت فيه كلمةُ المفسّرين، والحقّ جوازُ نسخ القرآن بدليلٍ قطعيٍّ لا يتطرّق إليه الشكّ، وهو الخبرُ المتواتر في كلِّ قرنٍ وعصر، وأمّا المُستفيض وخبرُ الواحد فلا ينسخ بها القرآن، لأنّ رفعَ اليدِ عن القطعيّ بدليلٍ غيرِ قطعيّ أمرٌ غير معقول.

نسخُ التّلاوة دون الحُكم

والمُراد منه هو سقوطُ آيةٍ من القرآن الكريم كانت تُقرأ، وكانت ذات حكمٍ تشريعيّ ثمّ نُسِيت ومُحِيت عن صفحةِ الوجود، وبَقِيَ حكمُها مستمرّاً غيرَ منسوخ. وقد ذهب إلى جواز هذا القسم فريقٌ من أهل السنّة.

قال محمّد عبد العظيم الزّرقاني المتوفّى سنة ١٩٤٨ م في كتابه (مناهل العرفان): «أمّا نسخُ التّلاوة دون الحُكم، فيدلّ على وقوعه ما صحّت روايته عن عمر بن الخطاب وأُبيّ بن كعب، أنهما قالا: وكان فيما أُنزِل من القرآن: الشّيخُ والشّيخةُ إذا زَنيا فارجموهما البتّة». [رواه: أبو داود في الحدود: ١٦؛ وابن ماجة في الحدود: ٩؛ ومالك في الحدود: ١٠؛ وأحمد بن حنبل في مسنده: ج ٥، ص ١٨٣، دار صادر]

ثمّ يقول الزّرقاني: «وأنت تعلم أنّ هذه الآية لم يَعد لها وجودٌ بين دَفّتي المصحف، ولا على ألسنةِ القرّاء مع أنّ حكمها باقٍ على أحكامِه لم يُنسَخ. ويدلّ على وقوعه [نسخ التلاوة دون الحُكم] أيضاً ما صحّ عن أبي موسى الأشعري أنّهم كانوا يقرأون سورةً على

* مختصَر من كتابه (المناهج التفسيريّة في علوم القرآن)

عهد رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في طولِ [بِحَجم] سورة البراءة، وأنّها نُسيت إلّا آية منها؛ وهي: لو كان لابن آدمَ واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأُ جوفَ ابن آدمَ إلاّ التراب، ويتوب اللهُ على مَن تاب».

يجوزُ نسخُ القرآن بدليل قطعيٍّ لا يتطرّق إليه الشكّ، وهو نسخُ آيةٍ بآية أخرى، وأمّا الخبر المُستفيض وخبرُ الواحد فلا ينسَخ بها القرآن، لأنّ رفعَ اليدِ عن القطعيّ بدليلٍ غيرِ قطعيّ أمرٌ غيرمعقول.

يُلاحَظ على هذا الكلام ثلاثة أمور:

أوّلاً: أنّ ما ذكرَه الزّرقاني من الرّوايات أخبارُ آحاد، لا يثبت به كوْن الآية قرآنيّة، باقٍ حكمُها منسوخةٌ تلاوتُها. مضافاً إلى أنّ ما ذكره من وجود سورة على عهد رسول الله بطول سورة براءة، هو من قبيل القسم الثالث، أي نسخ الحُكم والتّلاوة، لا الثاني. ولا أقلّ من احتمال كونه منه، إذ ليس بأيدينا شيءٌ حتّى يُحكَم عليه بشيءٍ من القسمين، وأنّها هل بقِيت أحكامُها أم لا، ولعلّها من قبيل ما نُسِخت أحكامُها وتلاوتُها معاً.

قال السيّد الخوئي في (البيان: ص ٢٨٥): «أجمعَ المسلمون على أنّ النّسخ لا يثبتُ بخبر الواحد، كما أنّ القرآن لا يثبتُ به. وذلك لأنّ الأُمور المهمّة التي جرَت العادة بشيوعِها بين النّاس وانتشار الخبرِ عنها، لا تثبتُ بخبرِ الواحد، فإنّ اختصاصَ نقلِها -ببعضٍ دون بعض- بنفسِه دليلٌ على كَذِب الراوي أو خطَئِه.

وعلى هذا فكيفَ يثبتُ بخبر الواحد أنّ آية الرَّجم [الشّيخ والشّيخة] من القرآن وأنّها نُسِخت؟! نعم جاء [بعضُهم] بآية الرّجم وادّعى أنّها من القرآن، لكنّ المسلمين لم يقبلوا منه، لأنّ نقلَها كان منحصراً به، فلم يُثبِتوها في المصاحف، لكنّ المتأخّرين التزموا بأنّها كانت آيةً منسوخةَ التّلاوة باقيةَ الحُكم».

ثانياً: إنّ القرآن الكريم معجزٌ بلفظِه ومعناه، متّحدٌ بفصاحتِه وبلاغتِه، وقد أدهَشَت فصاحةُ ألفاظِه وجمالُ عباراته، وبلاغةُ معانيه وسموُّها، وروعةُ نظمِه وتأليفه، وبداعةُ أُسلوبه عقولَ البُلغاء. وما زُعِم من الآيات التي بقِي حكمُها ليست إلّا عباراتٍ لا تُداني آياتِ القرآن في الفصاحة والبلاغة، والرّوعة والجمال.

وقد نسجَ قولَه: «الشّيخ والشّيخة» على منوال قوله سبحانه: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ..﴾ النّور:٢.

وأمّا الآية المزعومة الثانية [لو كان لابن آدم..] فأينَ أُسلوبُها من أسلوب القرآن الخلّاب للعقول؟! وإنّما هي عبارةٌ متداولةٌ على ألسنةِ النّاس.

ثالثاً: إنّ هذا القول هو القولُ بالتّحريف نفسه، ومن اخترعَ هذا المصطلح إنّما حاول أن يبرّر هذا النّوع من التحريف.

ومن العجب أنّ فريقاً من العلماء يجوّزون هذا النّوع من النّسخ -الذي هو عبارة عن نوع من التّحريف- ثمّ يتّهمون الشّيعة بالتّحريف "..".

نسخُ الحُكم والتّلاوة

قد جوّزه جماعة من علماء المسلمين، ومثّلوا له بالرّواية التالية: «.. عن عمرة، عن عائشة أنّها قالت: كان في ما أُنزل من القرآن عشرُ رضعاتٍ معلومات يحرّمن، ثمّ نُسِخنَ بخمسٍ معلومات، فتُوفّي رسولُ الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وهنّ في ما يُقرأ من القرآن». (صحيح مسلم، ج ٤: ص ١٦٧، دار الفكر)

قال الزّرقاني: «أمّا نسخُ الحكم والتّلاوة جميعاً، فقد أجمعَ عليه القائلون بالنّسخ من المسلمين، ويدلّ على وقوعِه سمعاً ما ورد عن عائشة أنّها قالت: كان في ما أُنزل من القرآن عشر رضعات.. [الحديث] وهو حديثٌ صحيح، وإذا كان موقوفاً على عائشة فإنّ له حكم المرفوع ".." وأنت خبيرٌ بأنّ جملة عشر رضعات معلومات يحرّمن ليس لها وجودٌ في المصحف حتى تُتلى، وليس العمل بما تُفيده من الحكم باقياً، وإذاً يثبت وقوعُ نسخ التّلاوة والحُكم جميعاً، وإذا ثبتَ وقوعُه ثبتَ جوازُه، لأنّ الوقوع أدلُّ دليلٍ على الجواز، وبطل مذهبُ المانعين لجوازه شرعاً، كأبي مسلم وأضرابه». [ورودُه في كُتب الحديث لا يعني وقوعَه، فتأمّل]

وكفانا في الردّ على ذلك، ما ذكره السّرخسي في (أُصوله) حيث قال: «والدّليل على بطلان هذا القول [نسخُ الحُكم والتّلاوة

جميعاً]، قولُه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر:٩. ومعلومٌ أنّه ليس المُراد الحفظُ لديه تعالى، فانّه يتعالى من أن يوصَف بالغَفلة أو النّسيان، فعرفنا أنّ المراد الحفظَ لدينا، وقد ثبت أنّه لا ناسخَ لهذه الشّريعة بوحَي ينزل بعد وفاة رسول الله ﷺ، ولو جوّزنا هذا في بعض ما أوحِي إليه، لَوَجبَ القولُ بتجويزِ ذلك في جميعِه، فيُؤدّي ذلك إلى القول بأنْ لا يبقى شيءٌ ممّا ثبتَ بالوحي بين النّاس في حال بقاء التكليف. وأيُّ قولٍ أقبح من هذا؟! ومَن فتح هذا الباب لم يأمَن أن يكون بعضُ ما بأيدينا اليوم أو كلُّه مخالفاً لشريعة رسول الله، بأنْ نسخَ اللهُ ذلك بعدَه، وألّف بين قلوبِ النّاس على أنْ ألهمَهم ما هو خلافُ شريعتِه. فَلِصيانة الدّين إلى آخر الدّهر أخبرَ الله تعالى أنّه هو الحافظ لِما أنزلَه على رسولِه، وبه يتبيّنُ أنّه لا يجوز نسخُ شيءٍ منه بعدَ وفاتِه. وما يُنقَلُ من أخبار الآحاد شاذٌّ، لا يكاد يصحُّ شيءٌ منها "..."

أجمع علماءُ الإماميّة على رفض القول بنسخِ التّلاوة –سواءً قِيل بنسخ الحكم أم لا- لأنّ مقتضى ذلك هو القولُ بتَحريف القرآن الكريم.

وحديثُ عائشة لا يكاد يصحّ، لأنّه [الرّاوي] قال في ذلك الحديث: وكانت الصّحيفة تحت السرّير، فاشتغلنا بدفنِ رسولِ الله، فدخلَ داجنٌ البيتَ فأكلَه. ومعلومٌ أن بهذا لا ينعدم حفظُه من القلوب، ولا يتعذّرُ عليهم إثباتُه في صحيفةٍ أُخرى، فعرَفنا أنّه لا أصلَ لهذا الحديث». (أصول السّرخسي، ج ٢: ص ٧٩، دار الكتب العلمية)

ومن الغرائب ما تضافر نقلُه عن عائشة أنّها قالت: «كانت سورة الأحزاب تعدل على عهد رسول الله مائتي آية، فلمّا كُتب المصحف لم يقدَر منها إلّا على ما هي الآن». (أنظر: تفسير القرطبي [الجامع لأحكام القرآن]، ج ١٤: ص ١١٣، دار إحياء التراث العربي، وفيه أيضاً رواية القرطبي عن أُبيّ أن الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة أو أطول، ويُضيف: فمعنى هذا من قول أُمّ المؤمنين عائشة أنّ الله تعالى رفع إليه من سورة الأحزاب ما يزيد على ما عندنا)

ولَعمْر الحقّ إنّ هذا القول بالتّحريف نفسه، وهو الذي أجمعت الأُمّة على بطلانِه، وأخذَ الله تعالى على نفسه أن يحفظَه فقال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر:٩.

ثمّ إنّ تفسير هذا النوع من التحريف بنسخِ التّلاوة والحكم تلاعبٌ بالألفاظ، وتعبيرٌ آخر للتّحريف، وقد عرفتَ أنّ القرآن معجزٌ بلفظِه ومعناه، فما معنى رفع هذا الحجم الهائل من الآيات القرآنيّة؟ أكان هناك نقصٌ في لفظِه ومنطوقِه، أم نقصٌ في حُكمِه ومعناه؟! نعوذ بالله تعالى من التفوّه بذلك.

ومن نافل القول إنّ هذا النّوع من النّسخ باطلٌ عند علماء الشيعة الإماميّة "..." وَلَنِعْمَ ما قال الشّيخ محمّد رضا المظفر في (أصول الفقه): «إنّ نسخَ التّلاوة -في الحقيقة- يرجعُ إلى القول بالتّحريف».

موجز في التّفسير

سورةُ الشّعراء

من دروس «المركز الإسلامي»

السورة السادسة والعشرون في ترتيب سوَر المصحف الشريف. آياتها مئتان وسبعٌ وعشرون. تقعُ في الجزء التاسع عشر، وهي مكيّة. أُخذ اسمُها من قوله تعالى في الآية الرابعة والعشرين بعد المائتين: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾.

تُعتبر سورة الشعراء أكبر السّوَر بعد سورة البقرة من حيث عدد الآيات، وإنْ كانت ليست كذلك من حيث عدد الكلمات.

رُوي عن الإمام الصّادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ الشعراء:٢٢٤، أنّ الشّعراء: «**هم قومٌ تعلّموا وتفقّهوا بغير علم، فَضَلّوا وأَضَلُّوا**».

وفي (مجمع البيان) للشيخ الطبرسي: «أراد [الله تعالى] بالشّعراء الذين غلبتْ عليهم الأشعارُ حتّى اشتغلوا بها عن القرآن والسنّة. وقيل: هم الشّعراء الذين إذا غضبوا سبّوا، وإذا قالوا كذَبوا. وقيل: إنّهم القُصّاص الذين يكذبون في قَصصِهم، ويقولون ما يخطرُ ببالِهم. وفي تفسير عليّ بن إبراهيم: إنّهم الذين يُغيّرون دينَ الله تعالى، ويُخالفون أمره».

هدفُ السّورة

«**تفسير الميزان**»: غرَضُ السورة تسليةُ النبيّ صلى الله عليه وآله قبال ما كذّبه قومُه، وكذّبوا بكتابِه النازلِ عليه من ربّه -على ما يلوّح إليه صدرُ السورة: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ الشعراء:٢- وقد رمَوه تارةً بأنّه مجنون، وأُخرى بأنّه شاعر، وفيها [السورة] تهديدُهم مشفعاً ذلك بإيراد قصصِ جمعٍ من الأنبياء، وهم: موسى، وإبراهيم، ونوح، وهود وصالح، ولوط، وشعيب عليهم السلام، وما انتهت إليه عاقبةُ تكذيبِهم، لتتسلّى به نفسُ النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا يحزن بتكذيبِ أكثرِ قومِه، وَلْيَعتبر المكذّبون.

ثوابُ قراءتها

«**مجمع البيان**»: عن النبيّ صلى الله عليه وآله: «**مَن قرأ سورة الشّعراء كان له من الأجر عشرُ حسنات، بعددِ كلِّ مَن صدّق بنوحٍ وكذّب به، وهود، وشعيب، وصالح، وإبراهيم، وبعدد كلِّ مَن كذّب بعيسى وصدّق بمحمّد صلى الله عليه وآله**».

«**ثواب الأعمال**»: عن الإمام الصادق عليه السلام: «**مَن قرأ سوَر الطّواسين الثلاث** [السوَر التي تبدأ بـ﴿طسٓ﴾ و ﴿طسٓمٓ﴾ وهي: النمل والشعراء والقصص] **في ليلة الجمعة، كان من أولياء الله وفي جوارِه وكَنَفِه، ولم يُصِبْه في الدّنيا بؤسٌ أبداً، وأُعطِيَ في الآخرة من الجنّة حتّى يرضى وفوقَ رضاه، وزوّجه الله مائةَ زوجةٍ من الحور العين**».

خلاصةُ السورة

«**تفسير الأمثل**»: السّوَر المكّية التي أُنزلت في بداية دعوة الإسلام، تستند على بيان الأصول الاعتقادية: التوحيد، والمعاد، ودعوة أنبياء الله، وأهمّية القرآن. وتدورُ جميع موضوعات سورة الشّعراء حول هذه المسائل تقريباً. ويُمكن تلخيص محتواها في ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: مطلَع السورة الذي يتكوّن من الحروف المقطّعة، ثمّ الإشارة إلى عظَمة القرآن، وتسلية النبيّ صلى الله عليه وآله في مواجهة عناد المشركين، ويتضمّن بعض دلائل التوحيد، وصفات الله تبارك وتعالى.

القسم الثاني: يحكي جوانب من قصص سبعة أنبياء عظام ومواجهاتهم مع أقوامهم، وينقل مشاهد من مكابرات أولئك حيال هؤلاء الأنبياء، حيث فصّل الحديث أكثر في بعضٍ منها، كما في قصّة موسى وفرعون، واختصره في بعضٍ آخر منها، كما في قصّة إبراهيمَ ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب.

في هذا القسم بخاصّة، أُشيرَ إلى منطق المشركين الضعيف، المزوج بالتعصّب في كلّ عصرٍ وزمان في مواجهة أنبياء الله،

والذي يُشبه كثيراً منطق مُشركي عصر النبي صلى الله عليه وآله، فكان هذا سبباً في تسلية النبيّ صلى الله عليه وآله والمؤمنين الأوائل، ليعلم المؤمنون تاريخ هذا الصّنف من الناس ومنطقَهم، حتّى لا يتأثّروا ويتراخَوا، وحتّى لا يفسحوا للضّعف والفتور أن يَجِدَ طريقاً إلى أنفسهم.

وفيه [القسم الثاني] بشكلٍ خاصٍّ أيضاً، تركيزٌ على العذاب العظيم الذي حلّ بتلك الأُمم، والذي هو بذاته تهديدٌ مؤثّر لأعداء النبيّ صلى الله عليه وآله.

القسم الثالث: تغلب عليه جَنبةُ الاستنتاج من القسمين الأوّل والثاني، وهو يتناول الحديث حول النبيّ صلى الله عليه وآله، وعظَمة القرآن، وتكذيب المشركين، والأوامر الصادرة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في ما يتعلّق بطريقة الدّعوة، وكيفية التعامل مع المؤمنين، ويختم السورة بالبُشرى للمؤمنين الصّالحين، وبالتهديد الشديد للظّالمين.

تفسيرُ آياتٍ منها

«**تفسير نور الثقلين**»: قولُه تعالى: ﴿طسٓمٓ﴾ الشعراء:١.

* عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أُعطِيتُ طه والطّواسين من ألواحِ موسى**».

* عن أمير المؤمنين عليه السلام: «**الطّاء شجرة طوبى، والسّين سدرةُ المُنتهى، والميم محمّدٌ المصطفى** صلى الله عليه وآله».

قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الشعراء:٢٣.

عن أمير المؤمنين عليه السلام: «..[ربُّ العالمين] **الذي سُئلتِ الأنبياء عنه فلم تصِفه بحدٍّ ولا ببعض، بل وصفَتْه بفعاله، ودلّت عليه بآياته**».

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ الشعراء:٨٠.

* عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**عجبتُ من المؤمنِ و جزعِه من السُّقم، ولو يعلم ما له في السُّقم من الثواب لَأَحَبَّ ألّا يزال سقيماً حتّى يلقى ربَّه عزَّ وجلّ**».

* عن الإمام الصادق عليه السلام: «**من مرض ليلةً فقبلها بقبولِها كتبَ الله له عبادةَ ستّين سنة**» قيل: ما معنى قبولها؟ قال عليه السلام: «**لا يشكو ما أصابَه فيها إلى أحد**».

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ﴾ الشعراء:٨٩.

* عن الإمام الصّادق عليه السلام: «**القلبُ السليم، الذي يلقى ربّه وليس فيه أحدٌ سواه، وكلُّ قلبٍ فيه شركٌ أو شكٌّ فهو ساقط ..**».

* وعنه عليه السلام: «**هو القلبُ الذي سَلِمَ من حبِّ الدنيا**».

قوله تعالى: ﴿فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ﴾ الشعراء:٩٤.

* عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**ما من أحدٍ خالفَ وصيَّ نبيٍّ إلّا حشرَه اللهُ أعمى يتكبكبُ في عَرَصات القيامة**».

* عن الإمام الباقر عليه السلام: «**هم قومٌ وصفوا عدلاً بألسنتِهم ثمّ خالفوه إلى غيره**».

قوله تعالى: ﴿إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الشعراء:٩٨.

* عن أمير المؤمنين عليه السلام: «..**فمَن ساوى ربّنا بشيء فقد عدلَ به، والعادلُ به كافرٌ بما تنزّلت به محكماتُ آياته، ونطقتْ به شواهدُ حُجج بيّناته**..».

قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٖ﴾ الشعراء:١٠٠-١٠١.

* عن الصّادقَين عليهما السلام: «**والله لنشفعنّ في المُذنبين من شيعتنا حتّى يقول أعداؤنا إذا رأَوا ذلك: فما لنا من شافعين ولا صديقٍ حميم**».

* عن الإمام الصادق عليه السلام: «**الشّافعون الأئمّة، والصّديقُ من المؤمنين**».

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ﴾ الشعراء:١٣٠.

* عن الإمام الباقر عليه السلام: «**تقتلون بالغضبِ من غيرِ استحقاق**».

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ٢١٨ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ الشعراء:٢١٨-٢١٩.

عن الإمام الباقر عليه السلام: «﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾ **في النبوّة، ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ في أصلابِ النبيّين صلوات الله عليهم**».

قوله تعالى: ﴿..وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ..﴾ الشعراء: ٢٢٧.

* عن أمير المؤمنين عليه السلام: «**مَن ذكر الله عزّ وجلّ في السرّ فقد ذكرَ الله كثيراً، إنّ المنافقين كانوا يذكرون الله علانيةً ولا يذكرونه في السرّ فقال الله عزّ وجلّ: ﴿..يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ النساء:١٤٢**».

* عن الإمام الصّادق عليه السلام: «**مَن سبّح تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام فقد ذكر الله الذِّكر الكثير**».

* وعنه عليه السلام: «**من أشدّ ما فرض الله على خلقِه ذكرُ الله كثيراً، لا أعني سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر، وإنْ كان منه، ولكن ذكرُ الله عند ما أحلّ وحرّم، فإنْ كان طاعةً عمل بها، وإنْ كان معصيةً تَرَكها**».